

الجمهورية التونسية

مجلس تنازع الاختصاص

القضية عدد 265

تاريخ القرار: 2010/01/26

باسم الشعب ،

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 27941 المرفوعة من :

- المدعي : محسن الحضري في حق المقدم عليه عبد الرؤوف الحاج ساسي، نائب الأستاذ علي عبيد .

- ضد -

- المدعي عليها : الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، نائبها الأستاذ صلاح الدين عمار .

وبعد الاطلاع على الحكم الودي الصادر فيها عن المحكمة الإبتدائية بصفاقس بتاريخ 08 أفريل 2008 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحاله ملفها على مجلس تنازع الاختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الاختصاص المتعلق بتعيين السيد الحبيب جاع الله عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفه بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص .

وبعد المداولة القانونية بحجزة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث تدرج الإحالة الماثلة في إطار الفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص وبما أنها كانت مستوفية لشروطها الشكلية فقد تعين قبولها من هذه الناحية .

من الوجهة الواقعية :

حيث يبرز من أوراق الملف المعروض على نظر المجلس قيام المدعي محسن الحضري في حق المقدم عليه عبد الرؤوف الحاج ساسي ، عن طريق محاميه الأستاذ علي عبيد ، أمام المحكمة الابتدائية بصفة قس عارضا أنَّ المقدم عليه كان يعمل بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وأنَّ هذه الأخيرة أحالته على التقاعد المبكر بعد ثبوت عجزه عن مواصلة نشاطه وأنَّها تعمدت الحط من أعداده الصناعية رغم علمها بحالته الصحية وإحالته على مجلس التأديب وتسلیط عقوبة عليه بتاريخ 4/11/2003 تمثلت في إيقافه وحرمانه من مرتباته مدة شهرين وتأخير أقدميته بنفس المدة كما أنها حرمته من حقه في الترقية والتدرج إلى مسلك مهني أرقى وتنجرت لتضحياته زمن نشاطه فأسندت له سنة واحدة من الأقدمية في

الصنف الاستثنائي الممنوح لجميع الأعوان زمن إحالتهم على التقاعد عوضاً عن ثلاثة سنوات ... ولذلك فهو يطلب الحكم بإلزام الشركة المقام ضدها بأن تمحو كل أثر للعقوبة المسلطة عليه وتمكينه من جميع مستحقاته التي حرم منها بسبب تلك العقوبة وإسناده المסלك المهني الأرقي حسب الترقية الإختيارية مع احتساب ثلاثة سنوات أكاديمية في الصنف الاستثنائي المسند عند الإحالة على التقاعد واحتساب جرایة التقاعد حسب التصنيف الجديد كجميع مستحقاته المنجرة عن تصرفها نحوه .

وحيث تنالى نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية اقتضاها سيرها العادي آخرها جلسة يوم 25/03/2008 وبها قررت المحكمة حجز ملف القضية للتأمل والتصريح بالحكم بجلسة يوم 08/04/2008 تحت عدد 27941 وذلك بإرجاء النظر فيها وإحاله ملفها على مجلس تنازع الاختصاص للبت في المسألة بعد تمسك نائب الشركة المطلوبة بذلك ضمن مذكرة مستقلة .

من الوجهة القانونية :

حيث يتمثل الإشكال المطروح في تحديد الجهاز القضائي المختص بالنظر في النزاعات التي تثور بين مؤسسة عمومية غير إدارية (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه) وأعوانها والمتعلقة بمسارهم الوظيفي .

وحيث يتبيّن بالرجوع إلى مقتضيات الفصل الثاني من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية أنها تسدل الاختصاص في هذا المجال للمحاكم العدلية ما لم يكن هؤلاء الأعوان خاضعين للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أو راجعين لنظر المحكمة الإدارية بمقتضى القانون .

وحيث لـما كان أعوان الشركة المقام ضدها يخضعون لنظام خاص موضوع الأمر عدد 2435 لسنة 1999 الصادر في أول نوفمبر 1999 في إطار القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرّخ في 05 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية رأس مالها بصفة مباشرة أو كليا ، فإنّ النظر في النزاعات التي تنشأ في مجال مسارهم الوظيفي تضحي من اختصاص جهة القضاء العدلي .

ولهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض عليه من اختصاص جهاز القضاء العدلي .

وصدر هذا القرار بحجة الشورى يوم الثلاثاء 26 جانفي 2010 عن مجلس تنازع الاختصاص المكون من رئيسه السيد غازي الجريبي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السيدتين حسيبة العربي و سريّة الجازي والستاده علي كحلون و محمد فوزي بن حمّاد والبيب جاء بالله و جمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيدّة صباح فرحت اسماعيل .

كاتبة الجلسة

صباح فرحت اسماعيل

العضو المقرر

البيب جاء بالله

الرئيس

غازي الجريبي